الصباح الاقتصادية
17
العدد 1386 - السنة الخامسة
الاثنين 29 ذو القعدة 1433 - الموافق 15 اكتوبر 2012
Monday 15 October 2012 - No.1386- 5th Year

المؤشر الوزني ومؤشر «كويت 15» تراجعا بسبب انخفاض أسعار الشركات الكبيرة

البورصة تردّدت.. فانتظرت.. فارتفعت

■ أرباح «الوطني» و«بوبيان» عزّزت «الاستقرار»

■ عمليات الشراء في الدقائق الأخيرة رفعت المؤشر السعري

ترقب

وارتفاع الدقائق الأخيرة

■ مضاربات على الشركات الرخيصة حرّكت الأجواء

■ بعض المجاميع الاستثمارية بدأت تميل إلى... الترقب

المحرر الاقتصادي

عكس أمس سوق الكويت وفي أولى جلسات الاسبوع الجاري مساره في الدقائق الأخيرة وحقق ارتفاعا بـ13.9 نقطة، فيما انخفض المؤشر الوزني ومؤشر «كويت 15» بسبب عمليات بيع على الشركات الكبيرة التي ادت الى تراجع اسعارها.

وظل السوق في الدائرة الحمراء حتى الدقائق الأخيرة من فترة التداول، وجاء اللون الأخضر بسبب «الاقفالات» في «مزاد» نهاية الجلسة.

أجواء سياسية

وظلت الاجواء السياسية العامة مسيطرة على قاعة التداول ما دفع السوق الى الترقب والانتظار، حتى ارتفع اخيرا، لكن المؤشر الوزني انخفض، اذ ان كانت موجة الشراء على الاسهم الرخيصة.

وقال المراقبون ان الارباح القياسية لـ«البنك الوطني» وبنك بوبيان ساهمت في عملية الاستقرار، في حين ان هناك بعض التحفظات من قبل بعض المتداولين على النتائج المالية لفترة الربع الثالث لبعض البنوك.

وأوضح المراقبون ان بعض المجاميع الاستثمارية ابتعدت عن واجهة التداولات الكبيرة لأسباب تكتيكية، حيث من المتوقع ان تعاود إلى النشاط المعهود.

اسهم رخيصة

وقال المراقبون ان سوق الكويت يشهد حالياً تصاعد عمليات المضاربة على الأسهم الرخيصة، اذ ان معنويات المتداولين مرتفعة رغم كل ما يحصل، مشيرين الى ان حركة البورصة كانت مدعومة بمعنويات ايجابية بفعل جهود الحكومة لطمأنة المستثمرين بشأن خطط الاصلاح.

وقال ان عادة المستثمرين درجت في مثل هذه الاوقات نحو اقتناص الفرص، وهذا يتطلب تحرك حذر كما ان التحفزات الحكومية التي يجري الحديث حولها لا تزال في الطريق وينتظرها المستثمرون، لتحريك نشاطهم اكثر.

ورأى المراقبون ان تركيز السيولة بات اكبر على الاسهم المضاربية، في ظل استمرار موجة التفاؤل لدى المستثمرين، بالتحرك الحكومي الجدي لمعالجة الاوضاع الاقتصادية.

واكمل المراقبون ان السوق الان تحت المراجعة من قبل كبار المستثمرين والصناديق لحين اعلان الاسهم القيادية بقطاع المصارف وغيرها من الاسهم القليلة عن نتائجها الفصلية.

واضاف: ان تسريبات النتائج المالية وما يمكن ان يعلن من بيانات في هذا الخصوص هو المحرك الرئيسي لحركة التداولات، الا ان درجة المخاوف فيما يتعلق بالعوامل الاساسية اضافة الى ان استمرار المشكلات السياسية في الداخل سيكون احد المحددات الرئيسية لحركة التداولات هذا الاسبوع.

ولوحظ ان الشركات الرخيصة تقدمت على الشركات الكبيرة والقيادية من حيث النشاط والارتفاعات والمضاربات، فيما توقفت ان المحفظة الوطنية.

وشدد المراقبون على ان السيولة مازالت فوق مستويات مطمئنة ومعتدلة خاصة إذا ظهرت بوادر ايجابية فانها تقفز قفزات قياسية كما حصل في جلسة نهاية الاسبوع الماضي بتجاوزها حاجز الـ45 مليون دينار، لكن في جلسة امس كانت القيمة متدنية.

وظل سوق الكويت في حالة الاسبوع الماضي في حالة تذبذب ما بين الصعود الطفيف والانخفاض المعقول، ولكن في جلسة نهاية الاسبوع كانت مخيفة من حيث الهبوط.

وأكد المراقبون ان السوق الابد قدرته على تجاوز اي مؤثرات خارجية سلبية من خلال عودته الى الاستقرار. وهذا ما ظهر في اكثر من جلسة، اذ كان الانخفاض محدودا، بينما ارتفعت السيولة بصورة كبيرة وهي تعكس الرغبة الشرائية.

وقال المراقبون: ان عمليات دخول شهدتها بعض المجاميع ما ادى الى ارتفاع الشركات التابعة لها فيما المؤشر ان يكسر حاجز الـ6 الاف نقطة صعودا الا انه مازال ينتظر محفزات جديدة.

واكمل المراقبون: المضاربات عادت على المجاميع الاستثمارية الرخيصة وبعض المجاميع الاستثمارية بقوة، خاصة ان اسعارها تعتبر مناسبة إذ ان عمليات جني الارباح تؤدي الى تراجعها بين الحين والآخر، فيما ظل سوق الكويت في الدائرة الحمراء.

مؤشر «كويت 15»

وأغلق مؤشر «كويت 15» على تراجع قدره 5.54 نقاط في نهاية تداولات امس ليبلغ مستوى 994.49 نقطة.

وأغلق المؤشر السعري على ارتفاع قدره 13.90 نقطة ليبلغ مستوى 5982.79 نقطة بينما اغلق المؤشر الوزني على تراجع قدره 1.27 نقطة عند مستوى 415.23 نقطة.

وبلغت كمية الاسهم المتداولة عند الاغلاق حوالي 331.4 مليون سهم بقيمة بلغت نحو 26.6 مليون دينار كويتي وذلك عبر 5499 صفقة نقدية.

وحقق سهم «ك تلفزيوني» اعلى مستوى بين الاسهم الرابحة بنسبة 10 في المئة تلاه سهم «ستام» مرتفعا بنسبة 9.62 في المئة ثم جاء سهم «صيرفة» بارتفاع نسبته 8.33 في المئة. وسجل سهم «كامكو» تراجعا بين الأسهم الخاسرة بنسبة 8.33 في المئة تلاه سهم «العقارية» متراجعا بنسبة 8,33 في المئة ثم سهم «البيت» بنسبة تراجع بلغت حوالي 5.88 في المئة.

«المعامل»: اعترضنا على قرار «شندلر» السويسرية بإنهاء العقد

قالت الشركة الكويتية لبناء المعامل والمقاولات «المعامل»، الوكيل الحصري لشركة «شندلر» السويسرية لأكثر من عشرين عاما، بأن الأخيرة أبدت رغبتها بشراء نشاط المصاعد والسلالم الكهربائية، وبناءا على ذلك فقد قررت إنهاء عقد الوكالة معنا اعتبارا من تاريخ 31 ديسمبر 2012، وأنها قد بادرت بالتفاوض مع «المعامل» لشراء النشاط بالكامل من الشركة.

وأكدت «المعامل» في بيان نُشر لها امس على الموقع الرسمي للبورصة الكويتية أنها قد اعترضت على قرار إنهاء عقد الوكالة السالف الذكر، موضحة بأنها تدرس حاليا جميع البدائل الممكن إجرائها لحماية مصلحة المساهمين في هذا الصدد.

استقالة العمر من عضوية مجلس «صيرفة»

أعلنت الشركة الكويتية البحرينية للصيرفة الدولية «صيرفة» عن استقالة «درباس محمد العمر» من عضوية مجلس إدارة الشركة.

جدير بالذكر أن مجلس إدارة الشركة يترأسه «عبدالمجيد الزلزلة»، بالإضافة لكونه يشغل منصب العضو المنتدب للشركة.

إعادة التداول على أسهم شركة «إنجازات»

أعلنت البورصة الكويتية انه وبالإشارة إلى إعلان شركة إنجازات للتنمية العقارية «إنجازات» بتاريخ 7 أكتوبر الجاري في سوق الكويت للأوراق المالية بشأن وقف التداول على سهم الشركة لحين الإعلان عن تسوية مع احد البنوك المحلية، يُرجى الإفادة بأنه وبناء على توجيهات هيئة أسواق المال فقد قامت الشركة بتقديم مزيد من المعلومات وإيضاح الموقف بشأن الموضوع سالف الذكر، وذلك بموجب الإفصاح المنشور في البورصة بتاريخ 11 أكتوبر الجاري، وهو ما نرى معه انتفاء أسباب إيقاف التداول المتعلقة بهذا الموضوع، وعليه سوف يتم إعادة السهم إلى التداول بالبورصة بعد عشر دقائق من نزول الإعلان.

شدّد على أهمية اجتماعات صندوق النقد والبنك الدولي في هذا الوقت

وزير المالية: انتعاش الاقتصاد العالمي يحتاج إلى الصبر

■ الكويت ستقدم عشرة ملايين لصندوق «البنك الدولي» لمساعدة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

■ الاقتصاد العالمي غير مستقر في ظل استمرار الغموض

نايف الحجرف

■ دعم المؤسسات الاقتصادية في مصر وليبيا عبر تعزيز خطوات الاصلاح

طوكيو - «كونا»: اكد وزير المالية وزير التربية والتعليم العالي بالانابة الدكتور نايف الحجرف امس أهمية بذل الجهود الموحدة لمواجهة التحديات الاقتصادية الرئيسة في العالم.

وشدد الحجرف في تصريح لوكالة الانباء الكويتية «كونا» على اهمية اجتماعات صندوق النقد والبنك الدولي في هذا الوقت الذي يشهد تراجع وتيرة النمو الاقتصادي العالمي وعدم الاستقرار في ظل استمرار الغموض وأخطار التراجع لاسيما بعد الازمة المالية العالمية في عام 2008.

وقال ان كلا من رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد ورئيس البنك الدولي جيم كيم يونغ اشارا خلال الجلسة العامة للاجتماع الى التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي وقدما بعض الآمال التي قد تنتج عبر التعاون والجهود المبذولة بين جميع الأطراف.

وطالب بالتحلي بالصبر لرؤية الاقتصاد في حالة الانتعاش الامر الذي قد يستغرق بعض الوقت.

وسلط الحجرف الضوء على اجتماع «شراكة دوفيل» الذي جرى على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين في طوكيو قائلا ان الكويت وبعض الدول الاخرى المنتجة للنفط الى جانب مجموعة الدول الصناعية الثماني خصصت مبلغ 165 مليون دولار لدعم المؤسسات الحكومية والاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية في الدول العربية التي تمر بمرحلة التحول الديمقراطي مثل مصر وليبيا عبر تعزيز خطوات الاصلاحات.

وذكر ان الكويت ستقدم مبلغ عشرة ملايين دولار للصندوق الذي سيتم انشاؤه تحت مظلة البنك الدولي لمساعدة منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا التي تمر بمرحلة انتقالية.

الجدير بالذكر ان «شراكة دوفيل» هي جهد دولي أطلقته مجموعة دول الثماني في اجتماع قادتها في مدينة «دوفيل» الفرنسية عام 2011 من أجل مساندة دول العالم العربي التي تمر بمرحلة تحول ديمقراطي.

وتضم «شراكة دوفيل» الدول الاعضاء في مجموعة الثماني بريطانيا وكندا وفرنسا والمانيا وايطاليا واليابان وروسيا والولايات المتحدة اضافة الى الكويت وقطر والسعودية والامارات وتركيا والاردن ومصر وليبيا والمغرب وتونس والاتحاد الاوروبي واليمن التي انضمت اليها حديثا.

وتقدم الولايات المتحدة التي تترأس المجموعة هذا العام مبلغ 50 مليون دولار لانشاء الصندوق فيما ستساهم كل من بريطانيا والسعودية بـ25 مليون دولار لكل منهما ثم كندا بمبلغ 15 مليون دولار.

وتساهم فرنسا واليابان بمبلغ 12 مليون دولار وروسيا بـ10 ملايين دولار وقطر بخمسة ملايين دولار.

وتهدف الدول الاعضاء الى توفير مبلغ 250 مليون دولار لهذا الصندوق الذي سيوفر لمنطقة الشرق الاوسط ودول شمال افريقيا المساعدة التقنية من أجل تولي سلسلة اصلاحات لبناء المزيد من الاقتصادات الاكثر شمولية وشفافية وتحفيز التجارة والتكامل في المنطقة وتعزيز البيئة لنمو القطاع الخاص.

وعقد الحجرف ايضا سلسلة من المحادثات مع وزراء المالية من دول مختلفة حيث بحثوا آفاق التعاون الثنائي في المجالات الاقتصادية والاستثمارية.

واكد الحجرف ان تلك المحادثات تعكس جهود الكويت الرامية الى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتعاون مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية.

وفي اطار الاجتماعات الثنائية اعرب وزير المالية والاقتصاد الجيبوتي الياس موسى دواله عن تقديره للدعم المستمر الذي تقدمه دولة الكويت من اجل تطوير بلاده اقتصاديا واجتماعيا من خلال المشاريع التي تقوم بها في هذه الدولة الافريقية. وقدمت الكويت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ثلاث منح الى جيبوتي بقيمة اجمالية تبلغ نحو 11 مليون دولار اضافة الى 12 قرضا بقيمة 137 مليون دولار لمختلف القطاعات. واكد نائب مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية هشام الوقيان الذي حضر الاجتماعات حرص الصندوق على مساعدة الدول النامية التي تعاني من تاخر بدفعات القرض والدول الافريقية المنكوبة بالجفاف. من جهته اكد الرئيس والمسؤول التنفيذي الأول للبنك الياباني للتعاون الدولي هيروشي واتانابي استعداد بلاده لتعزيز التعاون مع دولة الكويت. وقال واتانابي في تصريح لـ«كونا» انه تم توسيع الاستثمارات اليابانية التابعة للحكومة في دولة الكويت وغيرها من دول مجلس التعاون الخليجي في مجال معالجة المياه ومشاريع محطة توليد الكهرباء. واضاف «نحن مهتمون الان في مجالات جديدة بهذه المنطقة مثل التخلص من النفايات وانظمة الصرف الصحي وشبكة المترو والطاقة المتجددة».

ويوفر البنك الياباني للتعاون الدولي الدعم للشركات اليابانية من اجل القيام باعمال تجارية في خارج البلاد وتعزيز الصادرات والواردات اليابانية فضلا عن التعاون في قطاعي الطاقة والموارد الطبيعية مع الدول الغنية بالموارد الطبيعية. وقدم البنك قروضا للاستثمار في الكويت بمبلغ 1.8 مليار دولار لتنفيذ 22 مشروعا.

وكان الحجرف بحث مع نائبة رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وافريقيا انجر اندرسون زيادة التعاون المتبادل من خلال مكتب البنك الدولي في الكويت الذي تاسس عام 2009.

ويعقد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي اجتماعات سنوية يجتمع فيها محافظو البنوك المركزية ووزراء المالية والتنمية مع مديرين من القطاع الخاص والأكاديميين لمناقشة القضايا ذات الاهتمام العالمي بما في ذلك آفاق الاقتصاد العالمي والقضاء على الفقر والتنمية الاقتصادية. ويشارك محافظ بنك الكويت المركزي الدكتور محمد يوسف الهاشل في الاجتماع الذي كان من المقرر عقده في مصر هذا العام الا ان الاضطرابات السياسية في البلاد حالت دون ذلك.

«برقان» يفوز بجائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في الكويت

أعلن بنك برقان امس عن فوزه بجائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في الكويت» من قبل مجلة كابيتال فاينانس انترناشيونال، احد اهم المجلات العالمية والمتخصصة في القطاع المالي والمصرفي في الأسواق الناشئة.

هذا وقد وجاء التكريم ليعكس جميع التقديرات التي لا يزال البنك يحظى بها من عملائه، بالإضافة إلى لالتزامه المستمر في تبني أفضل التطبيقات والممارسات العالمية في توفير خدمة مصرفية خاصة موثوقة.

وفي هذا الصدد صرح مؤنس بازي، رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة - مدير عام في بنك برقان: «نحن فخورون بترشيحنا وفوزنا بجائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في الكويت من قبل كابيتال فاينانس انترناشيونال احد أهم العناصر التي تملكها مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة في بنك برقان هي ثقة العملاء، ولذلك أود أن أشكر عملائنا على ثقتهم بقدراتنا، كما أود ان اشكر جميع زملائنا في مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة لسعيهم المستمر لتحقيق اعلى مستويات النجاح. هذا الاعتراف الذي يعتمد على تصويت العملاء هو عامل محفز لنا لمواصلة تعزيز خدماتنا المصرفية الخاصة مع الحفاظ على ثقة عملائنا الغالية».

واضاف بازي قائلا: «وفي وقت سابق من هذا العام، فاز بنك برقان بجائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة» من قبل وورلد فاينانس للعام الثاني على التوالي، كما حاز البنك أيضا في العام 2007، على جائزة «أفضل بنك محلي للخدمات المصرفية الخاصة» من مجلة يورو موني تعد هذه الجوائز دليل على التزامنا المتواصل لتحقيق التميز من خلال الثقة».

بنك برقان
BURGAN BANK
شعار برقان